

Distr.  
LIMITED

TD/B/COM.2/L.23  
8 March 2006

ARABIC  
Original: ENGLISH

## مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك

الدورة العاشرة

جنيف، ٦-١٠ آذار/مارس ٢٠٠٦

البند ١٠

### مشروع تقرير لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك عن دورتها العاشرة

المقرر: السيد يوهان فان ويك (جنوب أفريقيا)

المتكلمون:

النمسا باسم الاتحاد الأوروبي وبلغاريا ورومانيا  
البلدين طالبي الانضمام إلى الاتحاد

الأمين العام للأونكتاد

الاتحاد الروسي

باكستان باسم مجموعة ال ٧٧ والصين

تايلند

سري لانكا باسم المجموعة الآسيوية والصين

بيرو

غواتيمالا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي

الهند

زيمبابوي باسم المجموعة الأفريقية

كوبا

بنن باسم أقل البلدان نمواً

#### ملاحظة للوفود

يُعمم مشروع التقرير هذا على الوفود كنص مؤقت لإجازته.

وُثِّرَ طلبات إدخال التعديلات على بيانات مختلف الوفود في موعد أقصاه الثلاثاء ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٦ إلى:

UNCTAD Editorial Section, Room E.8106, Fax No. 917 0056, Tel. No. 917 1437

## الفصل الأول

### البيانات الافتتاحية

١- أبرز الأمين العام للأونكتاد في ملاحظاته الافتتاحية الدور الهام للجنة الاستثمار باعتبارها منبراً لمناقشات السياسات العامة المتصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية. ولاحظ وجود الشركات عبر الوطنية في صلب عملية العولمة، وأن استثماراتها تؤثر في تخصيص الموارد الإنتاجية. وحدد عدداً من الاتجاهات باعتبارها اتجاهات تتصل اتصالاً وثيقاً بأعمال اللجنة يقتضي نظرها فيها. الاتجاه الأول هو الارتفاع الحالي في مستوى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مدفوعاً بزيادة في عدد عمليات الدمج بين الشركات وشراء الشركات، التي باتت أيضاً تشمل أكثر من ذي قبل شركات من البلدان النامية. وقد أدى ذلك إلى إطلاق ردود قوية في مجال السياسة العامة في عدد من البلدان. أما الاتجاه الثاني، وهو تزايد الاستثمار الأجنبي المباشر من البلدان النامية، فقد أتاح فرصاً هامة للنشاط الاقتصادي بين بلدان الجنوب، ومن الضروري النظر في سبل لتعزيز هذه العملية لأغراض التنمية. وأما الاتجاه الثالث، وهو اتساع نطاق الأنشطة التي تتأثر بعملية العولمة، فيشمل الآن بصورة متزايدة أعمالاً متنوعة في مجال الخدمات، بدءاً بمراكز الاتصال وانتهاءً بالبحث والتطوير. وأما الاتجاه الرابع، وهو ارتفاع أسعار السلع الأساسية فقد ساهم في التدفقات غير المسبوقه للاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلدان غنية في الموارد الطبيعية، مما أثار أسئلة حول الطريقة التي يمكن بها للسياسات أن تساعد في ضمان منافع طويلة الأجل للبلدان المتلقية. وذكر الأمين العام أن هذه الاتجاهات تنطوي على آثار تطل التنمية الاقتصادية والعلاقات الدولية. ومن المهم أن تبحث اللجنة عن النهج اللازمة إزاء السياسة العامة على الصعيدين الوطني والدولي للتطرق للتوقعات والحواس.

٢- وأكد أيضاً أن من أهم الاتجاهات التي شهدتها السياسة العامة العالمية في السنوات الأخيرة تزايد أعداد وتعقيد اتفاقات الاستثمار الدولية الذي يؤدي إلى نشوء عدد من التحديات التي تواجه البلدان والمستثمرين. ولاحظ الزيادة في عدد المنازعات بين المستثمرين والدول، والنقص في قدرات البلدان النامية على مواجهة ذلك. ورأى أيضاً أن من الضروري التطرق إلى البعد الإنمائي على نحو كاف في اتفاقات الاستثمار الدولية بحيث تعكس هذه الاتفاقات توازناً مناسباً بين الحقوق والالتزامات بين الدول والمستثمرين. وإذ لاحظ أن من المرجح أن يثقل عبء مواجهة هذه التحديات كاهل البلدان النامية على نحو غير متناسب، أكد أهمية بناء القدرات. وفي هذا السياق، دعا إلى إجراء استعراض لما شهدته العقود الماضية من قواعد دولية وضعت في مجال الاستثمار وما انطوت عليه من آثار في عملية التنمية.

٣- وفي موضوع المساهمات الإيجابية للشركات في التنمية الاقتصادية للبلدان النامية المضيفة، أو ما يسمى بالبعد الاقتصادي لمسؤولية الشركات، أكد أن الشركات يمكنها أن تقدم أقصى قدر من المساهمات بطرق متنوعة، وأكد أن للحكومات أيضاً دور تقوم به في تحقيق الطاقة الكاملة لهذه المساهمات. ومن الضروري أن تقوم هذه الحكومات بتصميم وإنشاء آليات تنظيمية مناسبة ومخططات تحفيزية لتشجيع الشركات على القيام بدورها، وهذه مهمة يمكن أن يساعد فيها الأونكتاد.

٤- وتكلم ممثل باكستان باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين فقال إن اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر قد احتل مكانة بارزة في استراتيجيات التنمية. وما لا بد من استخلاصه من الأزمات الآسيوية هو ضرورة اتباع نهج أكثر

حذراً إزاء التحرير السابق لأوانه. ودعا إلى إعادة النظر في الحكمة التقليدية التي تنادي بالتشديد على جانب واحد من جوانب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستعاضة عن ذلك بنهج متوازن واستراتيجي بدرجة أكبر يصمم لظروف وتحديات اقتصادية محددة. وفي معرض الإشارة إلى اجتماع الخبراء المعني بإحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر، أعرب عن اهتمام مجموعته اهتماماً عظيماً بالموضوع، وطلب إلى الأونكتاد تنفيذ التوصيات التي قدمت في ذلك الاجتماع، على أن يولي اهتمام خاص لتجميع وتوزيع وتبادل المعلومات والخبرات على أساس منتظم.

٥- وفيما يتعلق بترتيبات الاستثمار الدولية، لاحظ المتكلم أن اتفاقات الاستثمار الدولية المبرمة قد أسفرت عن مشاكل لوجستية للبلدان النامية. وأكد أهمية تماسك السياسة العامة، ولاحظ أن الجيل الجديد من اتفاقات الاستثمار الدولية ينطوي على قضايا مترابطة ومعقدة تطال مجموعة كاملة من الهواجس المحلية. وشدد على هاجسين رئيسيين لدى البلدان النامية. أولهما ضرورة أن تقيم اتفاقات الاستثمار الدولية توازناً مناسباً، يوجّد بيئة مؤاتية للاستثمار الأجنبي ويُبقي صلاحيات تنظيمية وتقديرية كافية لحكومات البلدان المضيفة. وثانيهما، وجوب تشديد اتفاقات الاستثمار الدولية تشديداً أكبر على مسؤوليات المستثمرين الأجانب في البلدان المضيفة كي تسير قُدماً بالأهداف الإنمائية. وقال إن مجموعته ترى أن ترجمة الالتزامات التي تنص عليها المعاهدات إلى تشريعات محلية هي أمر صعب وقد يتطلب إجراء تعديلات رئيسية في القوانين والأنظمة ذات الصلة. ولذلك تدعو المجموعة الأونكتاد إلى تكثيف جهوده المبذولة في مجال تماسك السياسة العامة وفي أنشطة المساعدة التقنية التي يضطلع بها والتي تتصل بمفاوضات اتفاقات الاستثمار الدولية وتنفيذها.

٦- وأعرب عن تقدير مجموعة الـ ٧٧ والصين لبرنامج "استعراض سياسات الاستثمار". فقد ساهم تبادل الخبرات في زيادة الوعي بالبيئة الاستثمارية المؤاتية. وقال إن المجموعة تؤكد أهمية متابعة أنشطة تنفيذ ذلك البرنامج، وتشجع البلدان المانحة على دعم هذه الأنشطة عن طريق آلياتها للمساعدة الإنمائية. وقال إن المجموعة تقدر أيضاً للأونكتاد ما يبذله من جهود رامية إلى تعزيز قدرات البلدان النامية على تحسين اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منه. وتوصي بأن يواصل الأونكتاد العمل على نحو وثيق مع الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار، وفقاً لما جاء في توافق آراء ساو باولو.

٧- وتكلمت ممثلة سري لانكا باسم المجموعة الآسيوية والصين فأبرزت عدداً من القضايا التي تلقى اهتماماً خاصاً لدى المجموعة الآسيوية والصين. وأكدت أنه ينبغي للجنة أن ترصد الاستثمار المتزايد فيما بين البلدان النامية وذلك بغية فهم تدابير السياسة العامة والعوامل المؤسسية التي يمكن أن تقوم بدور رئيسي في تشجيع زيادة التعاون بين بلدان الجنوب. ورحبت المجموعة الآسيوية بالتوصيات التي قدمت في اجتماع الخبراء المعني بإحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر، لا سيما التوصيات الواردة في الفقرتين ٤١ و ٤٢ من التقرير، وأكدت الحاجة إلى بيانات دقيقة ومؤاتية لدعم تحليل وصياغة السياسات العامة. وأشارت إلى أن نظم تجميع البيانات والإبلاغ في العديد من البلدان النامية الآسيوية، لا سيما أقلها نمواً، لا تزال نظماً ضعيفة. وقالت إن المجموعة الآسيوية تؤيد اللجنة في دراسة ما يمكن القيام به لتحسين هذه الحالة ومساعدة تلك البلدان على تعزيز قدرتها في مجال إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات عبر الوطنية.

٨- وأكدت أن مناقشة قضايا تتصل باتفاقات الاستثمار الدولية هي مناقشة في الوقت المناسب. فالبلدان الآسيوية من أنشط البلدان لا في إبرام اتفاقات الاستثمار الدولية فحسب بل أيضاً في الاتفاقات الاقتصادية الإقليمية

التي تتضمن أحكاماً محددة في مجال الاستثمار. ولفت انتباه اللجنة إلى اتساق وانسجام اتفاقات الاستثمار الدولية وحماية الاستثمارات الآسيوية في الخارج. وأشارت أيضاً إلى مشاكل ناشئة في اتفاقات الاستثمار الدولية، وبخاصة الزيادة في عدد المنازعات بين المستثمرين والدول. ولذلك دعت إلى جعل الأونكتاد جهة التنسيق بين جميع المعلومات المتصلة بوضع قواعد دولية للاستثمار، كما دعت إلى المزيد من البحوث والمساعدة التقنية في مجال تسوية منازعات الاستثمار، والتشديد على البعد الإنمائي لاتفاقات الاستثمار الدولية، وبخاصة في مجال التقدم التكنولوجي.

٩- وقالت إن المجموعة تهنئ الأمانة على نشرها تقرير الاستثمار العالمي، وترحب بقرب صدور تقرير الاستثمار الأجنبي المباشر الآسيوي في أفريقيا. وختمت ببيانها بالإعراب عن الارتياح لما تبذله الأمانة من جهود لمساعدة الحكومات والمجموعات الإقليمية في تعزيز بحوثها وتحليلاتها للسياسات العامة المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر.

١٠- وتكلمت ممثلة غواتيمالا باسم مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي فقالت إن تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٥ قد أثبت أنه أداة مفيدة لمناقشة اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر. وقالت إن الحلقة الدراسية التي عقدت في أمريكا اللاتينية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ والتي نُظمت بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي قد سَرت النقاش وحسّنت فهم خبراء الاستثمار، وقالت بوجود مواصلة عقد هذه الحلقات. وفيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر الوافد من البلدان النامية، فإن اتجاهاته وأثره وقضايا السياسة العامة المتعلقة به تلقى اهتماماً كبيراً في المنطقة باعتبارها ثاني أكبر منطقة نامية تستثمر في الخارج.

١١- ولاحظت أن اتفاقات الاستثمار الدولية تتمتع بأهمية كبيرة في المنطقة، وقالت إن من الضروري أن يُجري الأونكتاد تحليلاً لطريقة تحقيق القدر الأكبر من منافعها. وعلى سبيل التحديد، فإن هذه المسألة تتطلب بحوثاً وتحليلاً وتدريباً وبناءاً للقدرات بالنظر إلى كثرة المنازعات الاستثمارية التي نشأت في المنطقة. وينبغي تعزيز أعمال الأونكتاد في هذا المجال.

١٢- وأعربت عن تقدير المجموعة لـ "استعراض سياسة الاستثمار في كولومبيا" باعتباره النوع المطلوب من التحليل لبلدان أخرى في المنطقة. ولذلك تدعو المجموعة الأونكتاد إلى مواصلة أعماله بالتعاون مع منظمات دولية أخرى في هذا المجال.

١٣- ولاحظ ممثل زيمبابوي، متحدثاً باسم المجموعة الأفريقية، أنه بالرغم من تزايد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة فإن معظمها يتجه إلى قطاع النفط وغيره من قطاعات الموارد الطبيعية. وقال إن مجموعته تدعو اللجنة إلى بحث ما يمكن عمله لجعل المزيد من البلدان الأفريقية مقاصد جذابة للاستثمار الأجنبي المباشر. وربما يكون عدد محدود من البلدان قد تمكن من جذب قدر معقول من الاستثمارات في الصناعات التحويلية، وبخاصة في صناعة المنسوجات، لكن هذه البلدان لم تبلغ المستوى اللازم من القدرة التنافسية لكي تظل عناصر فاعلة عالمية في هذه الصناعة. وقال إن أفريقيا تضع التجارة فيما بين بلدان الجنوب في مركز الجهود الإنمائية؛ وأشار في هذا الصدد إلى أن ظهور الشركات عبر الوطنية التي تقع مقارها في البلدان النامية يشكل تطوراً جديراً بالترحيب وأنه ينبغي بالتالي أن يعالج الأونكتاد هذه الظاهرة. ووجه الانتباه أيضاً إلى طلب مجلس التجارة والتنمية من الأونكتاد أن ينظم دورياً محفلاً معنياً باستثمارات بلدان الجنوب. وأعرب عن أمله في أن تنعكس نتائج واستنتاجات التقرير المعنون التنمية الاقتصادية في أفريقيا: إعادة النظر في دور الاستثمار الأجنبي المباشر في مداولات اللجنة.

١٤- وأشار إلى أن المنطقة شهدت زيادة في معاهدات الاستثمار الثنائية وترتيبات التعاون الإقليمي التي تتضمن أحكاماً خاصة بالاستثمار. ومع ذلك، أشار إلى أن البلدان الأفريقية تفتقر إلى القدرات والخبرات التقنية اللازمة للمشاركة بفعالية في المفاوضات الدولية المتعلقة بمعاهدات الاستثمار وفي تنفيذ هذه المعاهدات. وقال إن مجموعته تحتاج بالتالي إلى المساعدة في التفاوض بشأن معاهدات الاستثمار الدولية في المستقبل، كما تحتاج إلى توفير الخبرات لتحليل الترتيبات الحالية بغية تحديد أوجه التداخل وعدم الاتساق المحتملة. ودعا إلى استمرار مساعدة الأونكتاد للبلدان الأفريقية، بما في ذلك في إطار مفاوضات رابطة أمم جنوب شرقي آسيا بشأن إنشاء منطقة استثمار مشتركة. وأشار إلى أن ضخامة عدد المنازعات بين المستثمرين والدول تسبب قلقاً كبيراً لمجموعته، وأنه ينبغي أن يجري الأونكتاد بحثاً وتحليلاً شاملين عن اتفاقات الاستثمار الدولية، وبخاصة من زاوية الأهداف الإنمائية.

١٥- وأشار ممثل زمبابوي إلى أن المجموعة تعترف بأهمية استعراضات سياسات الاستثمار في تعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية، وتعزيز القدرات المحلية، وتشجيع تنمية القطاع الخاص، وتحسين القدرات التصديرية للبلدان النامية. وذكر مع ذلك أن الاستثمار الأجنبي المباشر لم يتدفق بالكميات الكافية لتمكين البلدان الأفريقية من الاندماج في الاقتصاد العالمي بالرغم من تحسن مناخ الاستثمار نتيجة لإصلاحات السياسات التي أوصى بها الأونكتاد. ولهذا تطلب المجموعة بحث ما يمكن عمله لزيادة جاذبية البلدان الأفريقية فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى العمليات المفيدة المتمثلة في استعراضات سياسات الاستثمار. ورحب المتحدث بجميع الجهود المبذولة لتشجيع الاستثمار، بما في ذلك مختلف الأنشطة التي تضطلع بها الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار. وأشار إلى اجتماع الخبراء المعني بإحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر المعقود في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، فقال إن مجموعته قدرته للغاية وإنه نشاط حاسم الأهمية، وينبغي أن تواصل الأمانة هذا العمل. وذكر أن مجموعته لا تزال قلقة لأن برنامج التأمين الخاص بالأونكتاد لم يعالج بالكامل مسألة بناء قدرات العرض الوطنية في منطقة أفريقيا. وتعتقد المجموعة أنه ينبغي تعزيز التعاون والشراكة التعاونية بين المنظمة الأفريقية للتأمين والأونكتاد. وختاماً، قال إن مجموعته تشعر بقدر من الأسف لتولي الجهات المانحة بشكل متزايد تمويل برنامج المساعدة التقنية، وإنها مسألة تستحق أن تناقشها اللجنة بجدية.

١٦- وتحدث ممثل بنن باسم أقل البلدان نمواً، فأشار إلى أنه بالرغم من شتى السياسات التي اتبعتها أقل البلدان نمواً لتوفير ظروف جذابة للاستثمار الأجنبي المباشر فإن الحجم الفعلي للتدفقات الوافدة لا يزال صغيراً نسبياً، وإن الفقر قد تزايد وإن النمو الاقتصادي مخيب للآمال. وقال إنه يجب أن يكتف المجتمع الدولي جهوده للمساعدة في التصدي للقائمة الطويلة من الصعوبات التي تواجهها أقل البلدان نمواً فيما يتعلق بالبنية الأساسية، والقدرة الإنتاجية، والتمويل، والسياسة الحمائية في مجال التجارة، وعدم استقرار أسعار السلع الأساسية، وضالة المعونة الخارجية، وضعف الاستثمار المحلي، وعبء الديون الخارجية الثقيل. وقال إن ندرة الموارد المحلية وعبء الديون الخارجية الثقيل جعل الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدة الإنمائية الرسمية والاستمرار في تخفيف عبء الديون أموراً حاسمة الأهمية بصورة خاصة للسماح بتمويل التنمية الطويلة الأجل في أقل البلدان نمواً. وقال إن الاستثمار ضروري بصورة خاصة لتمويل البنية التحتية المادية الأساسية اللازمة لدعم التنمية. وقال إنه يمكن أيضاً أن تستفيد أقل البلدان نمواً من الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الخدمات.

١٧- وشكر المتحدث الأونكتاد على دعمه في مجال استعراضات سياسات الاستثمار والتفاوض بشأن معاهدات الاستثمار الثنائية وتشجيع الاستثمار، ودعا إلى مواصلة وتكثيف الجهود في هذا المجال. وقال إن مجموعته ترحب بعمل الأونكتاد المتعلق بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الخدمات؛ وأنه ينبغي تدعيم تعاون الأونكتاد المستمر مع الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار؛ وأنه ينبغي أن يستفيد عدد أكبر من البلدان من برنامج الكتاب الأزرق المتعلق بتشجيع الاستثمار بالتعاون مع مصرف اليابان للتعاون الدولي. ويجب أن يواصل الأونكتاد وغيره من شركاء أقل البلدان نمواً تقديم المساعدات اللازمة لضمان تنفيذ إعلان الألفية وبرنامج العمل الثالث لصالح أقل البلدان نمواً.

١٨- وتحدثت ممثلة النمسا باسم الاتحاد الأوروبي وبلغاريا ورومانيا اللتين في سبيلهما إلى الانضمام إليه، فأكدت أن الأونكتاد، بوصفه جهة التنسيق في منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالاستثمار والتكنولوجيا، ينبغي أن يواصل المساهمة في فهم علاقات الترابط المعقدة بين قضايا العولمة. وقالت إن تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٥ يوفر حجماً كبيراً من المعلومات والتحليلات المتعلقة بالحالة الراهنة، مع التركيز بشكل مفيد على تدويل البحث والتطوير، ويسلط الضوء على انعكاسات ذلك على البلدان المضيفة وبلدان المنشأ على حد سواء، وعلى الحاجة إلى توفير استجابات ملائمة على مستوى السياسات. وتحدثت عن العناصر الأساسية لتهيئة "مناخ موات للاستثمار" وأشارت إلى أن توافق آراء مونتيري قد أسند إلى المجتمع الدولي واجب دعم جهود البلدان الشريكة لتوفير "بيئة مواتية". وقالت في هذا الصدد إن للأونكتاد دوراً ينبغي أن يقوم به مع المنظمات الأخرى.

١٩- وأشارت إلى استراتيجية الاتحاد الأوروبي الجديدة الخاصة بأفريقيا، وهي الاستراتيجية التي تقضي بإنشاء محفل للأعمال التجارية بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا، مع التركيز على أفريقيا جنوب الصحراء، على أن يضم هذا المحفل أصحاب المشاريع والمستثمرين من القطاعين العام والخاص من أوروبا وأفريقيا على حد سواء. وقالت إن من المهم ضمان معالجة البعد الإنمائي معالجة كافية في قانون الاستثمار الدولي، وإن من المهم أن تمكن اتفاقات الاستثمار الدولية البلدان من جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منه. وذكرت أن الاتحاد الأوروبي يقدر عمل الأونكتاد في ميدان مساهمات الشركات من مساعدة البلدان الشريكة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منه. ودعت إلى أن يوفر الأونكتاد محفلاً للحوار البناء بين الحكومات وقطاع الأعمال وأصحاب المصلحة الآخرين في مجال التنمية، بغية دراسة أفضل الممارسات وضمان قابليتها للتطبيق على مراحل واستدامتها وتكرارها. وختاماً، قالت إن الاتحاد الأوروبي يقدر عمل فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ.

٢٠- وقال ممثل الاتحاد الروسي إن تقرير الاستثمار العالمي هام فيما يتعلق بتزويد البلدان بمعلومات حديثة عن الاتجاهات في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر. وأعرب عن أمله في أن تغطي بلدان كومنولث الدول المستقلة بالاهتمام اللازم في التقارير المقبلة. وفيما يتعلق بمشاكل ديون البلدان النامية، قال إن بلدان كومنولث الدول المستقلة تعمل مع مجموعة الثمانية من أجل تخفيف عبء الديون عن كاهل البلدان النامية. وأشار كذلك إلى فائدة قاعدة بيانات الأونكتاد المتعلقة باتفاقات الاستثمار الدولية.

٢١- وقال ممثل تايلند إن بلده وضع برنامجاً لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الخارج، وأنه قد يكون باستطاعة الأونكتاد تقديم المساعدة إلى هذا البرنامج. وأيد توصيات اجتماع الخبراء المعني باحصاءات

الاستثمار الأجنبي المباشر وأكد من جديد الحاجة إلى بناء القدرات في هذا المجال. وقال أيضاً إن قاعدة بيانات الأونكتاد المتعلقة باتفاقات الاستثمار الدولية مفيدة لمقرري السياسات في البلدان النامية.

٢٢- وأشارت ممثلة بيرو إلى أنه بالرغم من زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في أمريكا اللاتينية فإن معظمه يتركز في مجال الموارد الطبيعية. وقالت أيضاً إنه بالرغم من زيادة تدويل البحث والتطوير فإن هذا النشاط لا يؤثر سوى على عدد محدود من البلدان النامية. وذكرت أن من المقترح أن يساعد الأونكتاد في هذا المجال بتوفير تحليل لنقل التكنولوجيا عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر وتطوير عمله المتعلق باستعراضات سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار. وذكرت أيضاً أنه ينبغي أن تكون اللجنة، في برامج عملها، أكثر ارتباطاً بالعمل المتعلق بالعلم والتكنولوجيا والابتكار. وشددت على ضرورة تدعيم أعمال المتابعة التي يقوم بها الأونكتاد في مجال استعراضات سياسات الاستثمار. وقالت إنه ينبغي أن يوجه الأونكتاد أيضاً اهتمامه إلى الزيادة في عدد المنازعات الناشئة بين المستثمرين والدول نتيجة لمعاهدات الاستثمار.

٢٣- وقال ممثل الهند إن التغيرات في الديموغرافيا العالمية تحدث تغييرات في الاقتصاد العالمي. وأوضح أن الاستثمار يعتمد بصورة متزايدة على الإنتاج في المواقع الأقل تكلفة. وذكر، في معرض حديثه عن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر من البلدان النامية، بعض الأمثلة من البرامج الهندية في هذا المجال. وأشار إلى أن الهند تتوسع في تحرير إطارها الاستثماري عن طريق التدابير الوطنية والاتفاقات الدولية على حد سواء.

٢٤- وأشار ممثل كوبا إلى أن البلدان لا تزال تحتاج إلى هامش سياسات كاف لاتخاذ القرارات المتعلقة بأنواع الاستثمار الأجنبي المباشر التي تعتبرها أنواعاً مرغوباً فيها أو غير مرغوب فيها. وفيما يتعلق باتفاقات الاستثمار الدولية، أشار إلى أن مسألة التوازن بين حقوق والتزامات المستثمرين وحقوق والتزامات البلدان المضيفة بالغة الأهمية وإلى ضرورة القيام ببحوث إضافية في هذا المجال. وقال إن ذلك ينبغي أن يشمل المساهمات الإيجابية للشركات. ورأى أن دراسة مشاركة البلدان النامية في الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الخارج ستكون مفيدة أيضاً.

## الفصل الثاني

### المسائل التنظيمية

#### ألف - افتتاح الدورة

٢٥ - أفتتح الدورة العاشرة للجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك، في ٦ آذار/مارس ٢٠٠٦ بقصر الأمم في جنيف، سعادة السيد لوف متيسا (زامبيا)، رئيس اللجنة في دورتها التاسعة.

#### باء - انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

٢٦ - انتخبت اللجنة، في جلستها العامة المعقودة في ٦ آذار/مارس ٢٠٠٦، أعضاء مكتبها على النحو التالي:

الرئيس: سعادة السيد يان دي جونغ (هولندا)

نواب الرئيس: سعادة السيد لويس الفونسو دي ألبا (المكسيك)

السيدة كارمن إلينا كاستييو غاياندات (السلفادور)

السيد محمد علي زارع زار (جمهورية إيران الإسلامية)

السيد ديمتري فومشنكو (بيلاروس)

السيد كيمينوري إيواما (اليابان)

المقرر: جوهان فان ويك (جنوب أفريقيا)

#### جيم - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٢٧ - أقرت اللجنة، في الجلسة نفسها، جدول الأعمال المؤقت المعمم في الوثيقة TD/B/COM.2/67. وبناءً عليه، كان جدول أعمال الدورة العاشرة للجنة كما يلي:

١ - انتخاب أعضاء المكتب

٢ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣ - قضايا في السياسة العامة تتصل بالاستثمار والتنمية

(أ) التفاعل مع الرابطة الدولية لوكالات تشجيع الاستثمار



- ٤ - قضايا تتصل بترتيبات الاستثمار
- ٥ - عمليات استعراض سياسة الاستثمار: تبادل الخبرات الوطنية
- ٦ - تقارير الهيئات الفرعية التابعة للجنة
- ٧ - تنفيذ استنتاجات وتوصيات اللجنة المتفق عليها
- ٨ - جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية عشرة للجنة
- ٩ - مسائل أخرى
- ١٠ - اعتماد تقرير اللجنة إلى مجلس التجارة والتنمية.

- - - - -